



الوكالة الدولية للطاقة و «أوبك» يبحثان وضع أسواق النفط العالمية

الوضع الى عواقب اجتماعية واقتصادية كبيرة لاسيما على نفقات القطاع العام في المجالات الحيوية مثل الرعاية الصحية والتعليم، وشددا على أهمية استقرار السوق حيث يشعر المنتجون بتأثر التقلبات الشديدة لاسيما على الدخل الذي تشتد الحاجة اليه سواء من قبل المنتجين او المستهلكين. واكد باركيندو وبيرول أهمية إيجاد طرق لتقليل تأثير الوضع الحالي على البلدان النامية المعرضة للخطر واتفقا على البقاء على اتصال وثيق بهذا الشأن ومواصلة مشاوراتهما المنتظمة حول تطورات سوق النفط.

النفط وتدابيرها على الاقتصاد العالمي. وأشار الى اتفاق الجانبين على أن الظرف الحالي يؤثر ماديا بخاصة على مواطني الدول النامية بما في ذلك أولئك الذين يعتمدون بشكل كبير على عائدات النفط والغاز لتوفير الخدمات الأساسية والتي غالبا ما تكون عرضة لتقلبات السوق. ورجحا انخفاض عائدات هذه البلدان من النفط والغاز في حال استمرت ظروف السوق الحالية على ما هي عليه بنسبة تتراوح بين 50 بالمئة الى 85 بالمئة في عام 2020 لتصل هذه العائدات الى أدنى مستوياتها. واوضحا انه من المحتمل أن يؤدي هذا

بحث مدير الوكالة الدولية للطاقة فاتيح بيرول والامين العام لمنظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك» محمد باركيندو الوضع الحالي لأسواق النفط مع تأثيرات انتشار فيروس (كورونا المستجد – كوفيد 19). وذكرت الدائرة الإعلامية لـ «أوبك» في بيان أن الطرفين أعربا في اتصال هاتفي عن قلقهما العميق إزاء آثار فيروس (كورونا المستجد) الذي يعد بالفعل أزمة صحية عالمية خطيرة وغير مسبوقة ذات عواقب اقتصادية واجتماعية بعيدة المدى. وأضاف البيان أن الجانبين قيما التقلبات المالية وأسعة النطاق التي شهدتها اسواق

مضاد لفيروس «كورونا» المستجد الاتحاد الأوروبي يرصد 89 مليون دولار لتطوير لقاح الماني



أعلنت المفوضية الأوروبية بقيمة 80 مليون يورو (89 مليون دولار) لشركة ألمانية تعمل على تطوير وإنتاج لقاح ضد فيروس (كورونا المستجد – كوفيد 19) في أوروبا. وقالت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين في بيان: «نحن مصممون على تزويد شركة (كيورفاك) بالتمويل الذي تحتاجه لإنتاج لقاح ضد الفيروس».

وأضاف البيان أن الشركة طورت تكنولوجيا جديدة للتغلب على أحد أكبر العوائق أمام استخدام اللقاحات وهي الحاجة إلى إبقاء تلك اللقاحات فعالة من دون تبريد. وبحسب الدراسات الأولية فإن التكنولوجيا الجديدة تحمل

نزيف خسائر الذهب مستمر مع احتفاظ المستثمرين بالسيولة

تراجع الذهب أكثر من واحد بالمئة أمس الثلاثاء، ليوصل خسائره بعد الهبوط الحاد في الجلسة السابقة، وذلك مع استمرار مستثمرين في بيع أصول للاحتفاظ بسيولة بسبب تنامي المخاوف بشأن الأثر الاقتصادي لتفشي فيروس كورونا. وارتفع البلاتين والبلاديوم أكثر من خمسة بالمئة في التعاملات المبكرة قبل أن يقلصها مكاسبهما، علما أن الاثنين كانا الأكثر تضررا بعد خسائر يوم الاثنين لاعتبارهما من المعادن الصناعية. وهبط الذهب في المعاملات الفورية 1.1 بالمئة إلى 1496.78 دولار للأوقية (الأونصة) بعدما هبط 5.1 بالمئة يوم الاثنين لأقل مستوى منذ نوفمبر 2019. وكسب الذهب في المعاملات الآجلة الأميركية 1.1 بالمئة إلى 1503.20 دولار. وتراجعت الأسهم الآسيوية في أعقاب تسجيل «ول ستريت» أكبر خسارة يومية في التاريخ وأضررت عناوين الأخبار عن التفشي وأثره الاقتصادي العالمي بمعنويات المستثمرين كثيرا.

إلغاء اجتماع في فيينا مع تفشي «كورونا».. النفط دون 30 دولاراً



عند المستويات المرتفعة المقررة لشهر أبريل، مما يشير إلى استعداد أكبر شركة منتجة للنفط في العالم للتعايش مع أسعار النفط المنخفضة لبعض الوقت. وذكرت آي.إتش.إس.ماركت أن سيل الإمدادات القادم من السعودية ومنتجين آخرين قد يسفر عن أضخم تخمة من معروض الخام في التاريخ. وتقرر إلغاء اجتماع فيينا في لايك و غير أوبك كان مقررا له اليوم الأربعاء في فيينا في ظل عدم تقدم محاولات الوساطة بين السعودية وروسيا عقب انهيار اتفاقهما الخاص بالإمدادات، حسبما ذكرت مصادر.

حصصة أكبر من السوق العالمية. وتحدد سعر التسوية لخام برنت على انخفاض 3.80 دولار بما يعادل 11.2 بالمئة إلى 30.05 دولار للبرميل، ونزل خام القياس العالمي في وقت سابق إلى 28.52 دولار للبرميل، أدنى مستوياته منذ يناير 2016. وهبط الخام الأميركي غرب تكساس الوسيط 3.03 دولار أو 9.6 بالمئة ليغلق على 28.70 دولار للبرميل، أقل سعر له منذ فبراير 2016. وقال الرئيس التنفيذي لأرامكو السعودية، أمين الناصر، إن من المرجح أن تبقى الشركة إنتاج النفط في مايو

تراجعت أسعار النفط عن 30 دولارا للبرميل، مع تفاقم تفشي فيروس كورونا في أنحاء العالم ، مما يوجب المخاوف من ركود عالمي من جراء الإغلاقات، التي ترفضها الحكومات لاحتواء انتشار المرض. في غضون ذلك، تستعر حرب الأسعار بين منتجي النفط الكبارين السعودية وروسيا بعد فشلهما في الاتفاق على خفض لكبح المعروض مع تأثر الطلب على الخام سلبا من جراء تراجع النشاط الاقتصادي العالمي. وجددت السعودية، الاثنين، عزمها تعزيز الإنتاج إلى مستويات قياسية لاقتناص

السويد والبرازيل ونيوزيلندا

3 دول تعلن عن حزم تحفيز بـ 60 مليار يورو

«الأيام الصعبة» في البلاد على خلفية وباء كوفيد19-.

وأقر وزير المالية غرانت روبرتسون أن «الركود أمر شبه مؤكد» لكنه أشار إلى أن الحزمة التي تركز على دعم الأجور والإعفاءات الضريبية وتعزيز الرعاية الصحية ستساعد على احتواء تداعياته.

وأكدت الحكومة (يسار وسط) أن الحزمة تعد أكبر عملية إنفاق في فترة سلام في تاريخ نيوزيلندا الحديث إذ تعادل تمويلا تشغيلا لميزانية ثلاث سنوات.

وقال روبرتسون أمام البرلمان «نستعد لمعركة ضد قوة خارجية لا يمكننا السيطرة عليها تتسبب بدمار حول العالم، نحن على استعداد للمعركة». بدورها، أكدت رئيسة الوزراء جاسيندا أردرن أن لدى الحكومة مخصصات مالية للاستجابة للأزمات. وقالت «اطلما تحضرنا لاحتمال تعرضنا لأيام صعبة»، مشيرة إلى أن بلدها يقع في منطقة تشهد انفجارات بركانية وزلازل وأحوال طقس صعبة. وسجلت نيوزيلندا التي تعد نحو خمسة ملايين نسمة فمانية إصابات مؤكدة فقط بفيروس كورونا المستجد حتى الآن ولم تسجل أي وفيات. ومع ذلك، سارعت لفرض قيود على السفر وأمرت جميع الوافدين من الخارج لعزل أنفسهم، في مسعى لمنع تسجيل معدلات مرتفعة من الإصابات كما كان الوضع في الخارج.



الرئيس جانير بولسونارو خطة طوارئ بقيمة 5 مليارات ريال لدعم قطاع الصحة البرازيلي. والبرازيل البالغ عدد سكانها 210 ملايين نسمة، سجلت حتى يوم أمس 234 إصابة بفيروس كورونا المستجد، من دون أي حالة وفاة.

البرازيل وعلى صعيد آخر، كشفت الحكومة البرازيلية عن خطة بقيمة 147.3 مليار ريال (26 مليار يورو) لدعم اقتصاد البلاد في مواجهة تداعيات فيروس كورونا المستجد.

نيوزيلندا وفي نطاق الحزم التحفيزية ذاته، كشفت نيوزيلندا عن حزمة اقتصادية بقيمة 12.1 مليار دولار نيوزيلندي (7.3 مليار دولار أمريكي أو 6.5 مليار يورو) من صندوق مخصص لمواجهة

وقال وزير الاقتصاد باولو غيديس خلال مؤتمر صحفي في برازيليا إن هذه الأموال ستستخدم خلال الأشهر الثلاثة المقبلة لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والعائلات ذات الدخل المنخفض والمتقاعدين. والأسبوع الماضي، أقرت حكومة

أعلنت السويد والبرازيل ونيوزيلندا، عن ضخ حزم تحفيزية بقيمة تصل إلى 60.5 مليار يورو. وكشفت السويد عن خطة بقيمة 28 مليار يورو لدعم الاقتصاد في مواجهة فيروس كورونا المستجد الذي تتزايد تداعياته على الحركة الاقتصادية في البلاد والعالم أجمع.

السويد

وقالت وزيرة المالية ماغديلينا أندرسون خلال مؤتمر صحفي في ستوكهولم إن «هذا وضع فريد تماماً بالنسبة للاقتصاد السويدي». وأضافت «بهذا الإعلان، نريد أن نسمح لأكثر عدد ممكن من الشركات بالبقاء على قيد الحياة خلال هذه الأزمة».

وأوضحت الوزيرة أنه بموجب الخطة ستتولى الدولة دفع حصة أكبر من أجور الأشخاص الذين يتم تسريحهم مؤقتا بسبب تراجع أعمال أرباب عملهم. وكذلك يمكن للشركات، بموجب الخطة، أن ترجى دفع ضرائبها.

وبلغ عدد الإصابات بفيروس كورونا المستجد في السويد 1059 حالة بينما ست وفيات. وأوصت السلطات الإثنين سكان العاصمة ستوكهولم بالعمل من منازلهم إذا أمكنهم ذلك، وناشدت من تزيد أعمارهم عن 70 عاماً الحد قدر الإمكان من تنقلاتهم واختلاطهم بأخرين.

في مستهل معاملات الأسبوع خسائر البورصة الإيطالية تتجاوز 20 مليار دولار بسبب «كورونا»

سجلت بورصة ميلانو لاسواق المالية الإيطالية (بيتاسا أفاري) خسائر رأسمالية تجاوزت 20 مليار دولار مع عودة ارتفاع أسعار خدمة الدين العام تحت وطأة أزمة فيروس (كورونا المستجد – كوفيد 19). وأغلقت بورصة (بيتاسا أفاري) تداولتها في بداية الأسبوع بعد انزلاق مؤشر (فيتس ميبي) الرئيسي بنسبة 11.3 في المئة ليستقر على تراجع بنسبة 6.10 في المئة تعادل 18.3 مليار يورو (20.5 مليار دولار) إلى 14.980 ألف نقطة بقيمة 340 مليار يورو (380 مليار دولار). كما سجلت التداولات زيادة مؤشر (الفارق) بين سعر خدمة سندات الخزنة الإيطالية (بي تي بي) وبين السعر «المعباري» للسندات الألمانية (بوند) من 233 إلى 262 نقطة أساس ليرتفع سعر الفائدة على السندات لمدة عشر سنوات إلى 1.5ر2 في المئة.

بين 2 إلى 2.5 بالمئة في 2020 الركود الاقتصادي يطرق أبواب الأسواق الأوروبية



يتوقع الاتحاد الأوروبي ركودا اقتصاديا في عام 2020، بسبب تفشي فيروس كورونا المستجد الذي وصفته منظمة الصحة العالمية بالوباء العالمي. وقال المفوض الأوروبي للسوق الداخلية تييري بريتون، إن الاتحاد الأوروبي يتوقع في عام 2020 ركودا لم يحدد حجمه، لكنه توقع أن يبلغ التأثير العالمي لأزمة فيروس كورونا المستجد على النمو الأوروبي «من 2.5 إلى 2 في المئة». وقال بريتون: «قبل الأزمة، كنا نتوقع نمواً بنحو 1.4 في المئة» في القارة بأكملها. نعتقد أن تأثيره على النمو لدينا سيكون بين 2 و2.5 في المئة، مؤقتاً من الالتزام بقواعد ميثاق الاستقرار الأوروبي للتعامل مع الأزمة، كما هو منصوص عليه في النصوص الأوروبية». وقال سنحترم بدقة الميثاق الذي يسمح في حالات القوة القاهرة بالخروج عن القواعد، وبشأن مدى ملاءمة خطة التعافي الأوروبية، قال بريتون إنه «من السابق لأوانه الحديث عنها» بالتفصيل، لكنه ألمح إلى أنه من المحتمل أن تكون هناك خطة في الوقت المناسب. وقال إن القرارات ستتخذ بناء على ما نراه بشأن التأثير الحقيقي على الاقتصاد، منذ اللحظة التي ندخل فيها في ركود بشكل عام، هناك خطط انتعاش.

وقدر المفوض الأوروبي أيضا أن الأزمة ستعبد على الأرجح التفكير في أدوات «تجميع» وتشارك ديون الدول الأوروبية. وأوضح قائلاً: «لقد فكرت كثيراً بشأن المنتجات غير التقليدية لمحاولة تجميع الديون، وربما علينا العودة إلى ذلك».

من الحكومات النظر الى الشحنة الجوي باعتبارها جزءا أساسيا في مكافحة الفيروس وان تخلص الشحن الجوي من اي قيود سفر تتعلق بالفيروس لضمان نقل المنتجات الطبية المنقذة للحياة دون انقطاع. وحثت الحكومات على رحلة نقل ركاب قد تم إلغاؤها حتى الآن استجابة لقيود السفر الحكومية كما اختفت سعة الشحن الحيوية برغم الحاجة الماسة اليها في المعركة ضد هذا الفيروس. ونقل البيان عن المدير العام والمدير التنفيذي لاتحاد النقل الجوي الدولي الكسندر دي جونيك قوله: «يجب على الحكومات اتخاذ إجراءات عاجلة لضمان بقاء خطوط الامداد الحيوية مفتوحة وفعالة». وأضاف ان الاتحاد ينتظر

طالب الاتحاد الدولي للنقل الجوي «اياتا» الدول بعدم حظر الشحن الجوي تحت وطأة تفشي فيروس (كورونا – كوفيد 19) معتبرا ان استمرار الشحن الجوي يضمن استمرار توريد الأدوية والمعدات الطبية. واستمرار عملية الشحن الجوي يضمن الحفاظ على عمل سلاسل التوريد العالمية لأكثر المواد حساسية في هذه الاوقات بما في ذلك البضائع المخصصة ورحلات الإغاثة الى المناطق المتضررة. كما أكد الاتحاد أهمية الشحن الجوي في نقل المواد الغذائية وغيرها من المنتجات التي يتم شراؤها عبر الإنترنت لدعم سياسات الحجر الصحي. ولفت البيان الى القيود الصارمة على السفر وانهيار